أضواء على أهم الأحداث في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان

لا تزال التطورات الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تعكس تنوع الظروف السائدة عبر بلدان المنطقة. فمعظم البلدان المصدرة للنفط ذات الدخل المرتفع، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، لا تزال تحقق نموا مطردا وتتمتع بأساسيات مالية واقتصادية قوية، وإن كانت تواجه تحديات يتعين التصدي لها على المدى المتوسط. وفي المقابل، هناك بلدان أخرى – العراق وليبيا وسوريا – غارقة في صراعات لا تقتصر عواقبها على الجانب الإنساني وحده بل تمتد إلى الاقتصاد أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بلدان معظمها من مستوردي النفط تحقق تقدما مستمرا في تنفيذ برنامجها الاقتصادي ولكنه تقدم غير متوازن يتوافق في الغالب مع فترات التحول السياسي ويتم في ظروف اجتماعية صعبة. وفي معظم هذه البلدان، تظل آفاق الاقتصاد المتوقعة للمدى المتوسط قاصرة عن تخفيض البطالة المرتفعة وتحسين مستويات المعيشة ما لم تتم إصلاحات اقتصادية وهيكلية مكثفة.

البلدان المصدرة للنفط: اختلاف مراحل الدورة الاقتصادية وتراجع أرصدة المالية العامة

من المتوقع أن تسجل مجموعة البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان صعودا تدريجيا في النمو إلى ٢,٥% في عام ٢٠١٤ (بانخفاض قدره ٠,٧٥ نقطة مئوية عن التوقعات الواردة في عدد مايو ٢٠١٤ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي") مع توقع مزيد من الارتفاع في العام القادم. غير أن ميزان المخاطر يرجح كفة الانخفاض، خاصة في عام ٢٠١٥، مع تباين الأداء الاقتصادي بدرجة كبيرة في مختلف بلدان المنطقة. ولا تزال الصراعات والمشكلات الأمنية تتسبب في اضطراب النشاط الاقتصادي في العراق وليبيا واليمن، وإن كان من المتوقع أن يؤدي تعافي الإنتاج النفطي إلى حد ما في هذه البلدان إلى تحسين التوقعات المستقبلية في العام القادم، مع افتراض استقرار الأوضاع الأمنية. وفي المقابل، لا يزال النمو مطردا في دول مجلس التعاون الخليجي استنادا إلى قوة الإنفاق العام على البنية التحتية وتوسع الائتمان المقدم للقطاع الخاص في كثير من البلدان. أما الاقتصاد الإيراني فيواصل التحول من الانكماش إلى تحقيق نمو طفيف.

وقد زادت المخاطر الجغرافية–السياسية وإن ظلت مخاطر أسعار النفط متوازنة. ويمكن أن يؤدي تدهور الظروف الأمنية في العراق وليبيا واليمن إلى تعميق الاضطراب في إمدادات النفط لدى هذه البلدان وإلى انحراف مسار التعافي المتوقع لإنتاج النفط في العام القادم. وفي حالة انهيار مسيرة التقارب بين إيران ومجموعة P5+1 (الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بالأمم المتحدة وألمانيا)، يمكن أن يؤدي تكثيف العقوبات إلى مزيد من الانخفاض في صادرات النفط الإيرانية. غير أن المملكة العربية السعودية تحتفظ بطاقة فائضة كبيرة ويمكنها تعويض جزء على الأقل من أي نقص غير متوقع يطرأ على الإمدادات من بلدان أخرى. وفي المقابل، إذا أُبرِمَت اتفاقية دائمة بين إيران ومجموعة P5+1 وحدث تحسن في الموقف الأمني الراهن في العراق وليبيا يمكن أن يزداد عرض النفط من هذه البلدان. ومن الممكن أيضا أن تتيسر الأوضاع في أسواق النفط إذا زاد عرض النفط من المناطق الأخرى عن المستوى المتوقع (كأن يأتي ذلك من الولايات المتحدة التي لا تزال تسجل زيادة متواصلة غير متوقعة في إمداداتها النفطية) أو نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط نتيجة ضعف النمو الاقتصادي العالمي. وتمثل أسعار النفط، والأوضاع الأمنية الإقليمية، مصادر خطر مهمة أيضا بالنسبة للنشاط في الاقتصاد غير النفطي.

وثمة ضعف متزايد في مراكز المالية العامة في معظم البلدان المصدرة للنفط. فمن المتوقع أن يؤدي تصاعُد الإنفاق الحكومي في ظل أسعار النفط المستقرة بشكل عام إلى خفض فائض المالية العامة إلى نحو ٢% هذا العام و١,٢٥% في عام ٢٠١٥. وفي معظم البلدان، لا تتوافر في المالية العامة أرصدة كافية للحفاظ على قدر عادل من الثروة النفطية للأجيال القادمة، وهو ما يعني أن هناك انكشافا كبيرا لمخاطر أسعار النفط. ولذلك تحتاج معظم البلدان المصدرة للنفط إلى تعزيز مراكز ماليتها العامة. وتستطيع دول مجلس التعاون الخليجي الاستفادة من الفترة الحالية التي تتسم بقوة الاقتصاد لادخار قدر أكبر من إيراداتها النفطية الاستثنائية. وهناك بلدان كثيرة أخرى تعرضت لصدمات تتعلق بإيرادات النفط وغيره وتواجه الآن مهمة عاجلة تتمثل في دعم الطلب بمواردها المحدودة، لكنها تحتاج إلى إعادة بناء هوامش وقائية عندما تسمح ظروفها الدورية بذلك.

كذلك ينبغي لمعظم البلدان المصدرة للنفط أن تطوِّع نموذجها الاقتصادي المعتمد للنمو بما يحقق نموا أكثر استمرارية وتنوعا واحتواءً لشرائح المجتمع. وقد ارتكز النموذج الاقتصادي حتى الآن على نمو الإنفاق الحكومي الذي تدعمه الزيادات في أسعار النفط. ويتعين إجراء إصلاح كبير للتحول إلى نموذج أكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، يوجد مناخ أعمال مواتٍ بوجه عام، وثغرات صغيرة في البنية التحتية. وفي هذه البلدان، تتركز أولويات الإصلاح في تحسين جودة التعليم وارتباطه باحتياجات القطاع الخاص؛ والحد من التشوهات التي تقود إلى الاعتماد على العمالة الأجنبية، ومن ثم زيادة فرص العمل في القطاع الخاص أمام المواطنين؛ وتشجيع كفاءة إنتاج السلع والخدمات التجارية بدلا من النشاط في القطاعات غير التجارية التي تحقق نموا منخفضا في الإنتاجية. وفي البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، يعتبر تحسين المناخ السياسي ومناخ الأعمال، ومعالجة اختناقات البنية التحتية، وتحسين فرص الحصول على التمويل بمثابة شروط أساسية مهمة لزيادة الاستثمار ورفع الإنتاجية وتحقيق نمو مستمر.

البلدان المستوردة للنفط: بطء في التعافي الاقتصادي وخلق فرص العمل

ظل النشاط الاقتصادي فاترا في في البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان حيث بلغ ٣% تقريبا هذا العام، لكن المتوقع أن ينتعش النمو ليصل إلى ٤% في عام ٢٠١٥ (دون تغير يذكر عن التوقعات الواردة في عدد مايو ٢٠١٤ من تقرير "مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي"). وقد تسببت التوترات الاجتماعية–السياسية المتأصلة وتداعيات الصراعات الإقليمية المتزايدة في كبح النمو، ومن المتوقع أن يؤدي التحسن التدريجي في مستوى الثقة إلى دعم الطلب المحلي مع انقشاع غيوم عدم اليقين السياسي. ومن المتوقع أيضا حدوث زيادة تدريجية في الصادرات والسياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، بدعم من التعافي الاقتصادي في أوروبا والنمو المنتظم في دول مجلس التعاون الخليجي. ومن غير المرجح أن يؤدي هذا التحسن التدريجي إلى خفض معدلات البطالة المرتفعة.

وتخضع هذه الآفاق المتوقعة لمخاطر التطورات السلبية. فمن الممكن أن يتأثر التعافي بالنكسات التي قد تعترض فترات التحول السياسي، والتوترات الاجتماعية والأمنية التي قد تزداد كثافة، والتداعيات المترتبة على الصراعات الإقليمية، إلى جانب النمو الذي قد يسجل معدلات دون المتوقعة لدى الشركاء التجاريين.

وقد بدأت البلدان في كبح العجز المرتفع في ميزانياتها العامة، مما سيتيح التدرج في إعادة بناء هوامشها الوقائية وتعزيز صلابتها في مواجهة الصدمات. وفي كثير من البلدان، تتحقق وفورات بفضل الإصلاحات التدريجية للدعم المعمم غير الكفء (ومنها مصر والأردن وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس)، كما يجري تحويل بعض الوفورات إلى قنوات الحماية الاجتماعية الموجهة

للفقراء، وزيادة الإنفاق على البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم. ومع ذلك، لا يزال الارتفاع مستمرا في نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في البلدان المستوردة للنفط، ومن المتوقع أن يصل إجمالي احتياجاتها من التمويل الخارجي ١٠٠ مليار دولار أمريكي في العام القادم.

ومع توقعات تحسن النمو في العام القادم، يمكن أن يساعد التخفيض التدريجي المستمر في عجز الميزانيات العامة على تحقيق مزيد من التحسن في مستوى الثقة وصلابة الاقتصاد. وينبغي إعطاء الأولوية لتدابير المالية العامة التي تحد من الأعباء المعوقة للنمو الاقتصادي على المدى القصير، وتدعم خلق فرص العمل، وتحتوي التأثير السلبي على الفقراء، وتحد من مظاهر التفاوت الاجتماعي. وفي سياق ضبط أوضاع المالية العامة وسط فجوات الناتج التي لا تزال كبيرة، يمكن أن تكون زيادة مرونة سعر الصرف إجراءً معزِّزا للنمو والتنافسية في بعض الحالات.

ولا تزال توقعات النمو متوسطة الأجل في البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تواصل تراجعها بوتيرة أسرع من غيرها من المناطق حول العالم، ولا تزال غير كافية للتأثير على البطالة المرتفعة بشكل مزمن في المنطقة، وخاصة بين الشباب والنساء. ومن ثم ينبغي إجراء إصلاحات اقتصادية عميقة لزيادة النمو متوسط الأجل وخلق فرص العمل. وتستند التوقعات الحالية للنمو المنخفض على المدى المتوسط إلى الأوضاع الراهنة التي تشوبها أوجه الجمود الهيكلي، والافتقار إلى الانفتاح التجاري والمنافسة، وضعف المؤسسات. وتتطلب معالجة هذه العقبات وجود برامج وطنية للإصلاح تجمع بين الجرأة والمصداقية. ويمكن أن يكون تحسين مناخ الأعمال والحوكمة وتطوير الأسواق المالية عاملا داعما للاستثمار والإنتاجية. كذلك يمكن أن تؤدي إصلاحات سوق العمل التي تيسر توظيف العمالة وبناء المهارات إلى تعزيز الكفاءة في توزيع القوى العاملة وزيادة المكافآت وتسريع وتيرة خلق فرص العمل. ومن شأن تعميق التكامل التجاري أن يساعد على زيادة مشاركة البلدان في سلاسل القيمة المضافة العالمية.

وسيكون دعم المجتمع الدولي ضروريا – عن طريق زيادة التمويل، وإتاحة فرص أكبر للنفاذ إلى الأسواق التجارية، وتقديم المشورة بشأن السياسات، وبناء القدرات – للسماح بتعديل الاقتصاد الكلي على نحو أكثر تدرجا وأقل مشقة ودعم برامج الإصلاح متوسطة الأجل في البلدان المعنية.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠–٢٠١٧

(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

	متوسط				توقعات			
	٢٠٠٠–٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان[1]								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,٣	٤,٤	٤,٨	٢,٥	٢,٧	٣,٩	٤,٥	٤,٤
رصيد الحساب الجاري	٨,٧	١٣,٢	١٢,٧	١٠,٠	٧,٨	٦,٢	٥,١	٤,٢
رصيد المالية العامة الكلي	٣,١	١,٧	٢,٦	٠,٠	١,٠–	١,٤–	١,٦–	٢,١–
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٧,٠	٩,٣	١٠,٠	٩,٩	٨,٠	٨,١	٧,٤	٧,٣
البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,٥	٥,٣	٥,٧	٢,٢	٢,٥	٣,٩	٤,٥	٤,٤
رصيد الحساب الجاري	١٢,٧	١٨,٤	١٨,٤	١٤,٨	١١,٦	٩,٨	٨,٥	٧,٤
رصيد المالية العامة الكلي	٧,٢	٥,٧	٧,٦	٤,٤	٢,٠	١,٢	٠,٧	٠,٠
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٧,٢	٨,٨	١٠,٣	١٠,٢	٧,٠	٧,٥	٧,٢	٧,٢
***منها:* دول مجلس التعاون الخليجي**								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,٤	٨,١	٥,٨	٤,١	٤,٤	٤,٥	٤,٥	٤,٥
رصيد الحساب الجاري	١٤,٨	٢٣,٨	٢٤,٦	٢٠,٩	١٧,٩	١٥,٩	١٤,٠	١٢,٣
رصيد المالية العامة الكلي	١١,٢	١١,٧	١٤,٢	١٠,٩	٧,٩	٥,٣	٣,٩	٢,٥
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٢,٩	٣,٠	٢,٤	٢,٨	٢,٨	٣,١	٣,٤	٣,٦
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,٠	٢,٥	٢,٩	٣,٠	٣,١	٣,٩	٤,٣	٤,٥
رصيد الحساب الجاري	١,٧–	٣,٥–	٥,٦–	٤,٥–	٣,٥–	٤,٤–	٤,٦–	٤,٥–
رصيد المالية العامة الكلي	٤,٩–	٧,١–	٨,٤–	٩,٥–	٧,٥–	٦,٩–	٦,٦–	٦,٤–
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٦,٦	١٠,٣	٩,٤	٩,١	٩,٩	٩,٦	٧,٩	٧,٥
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[1]								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,٤	٤,٥	٤,٨	٢,٣	٢,٦	٣,٨	٤,٥	٤,٤
رصيد الحساب الجاري	٩,٥	١٤,٢	١٣,٨	١٠,٩	٨,٦	٦,٨	٥,٧	٤,٨
رصيد المالية العامة الكلي	٤,٠	٢,٧	٣,٩	١,٠	٠,٦–	١,٠–	١,٤–	١,٩–
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٦,٩	٨,٨	٩,٩	١٠,٢	٧,٩	٨,٢	٧,٥	٧,٤
البلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٥,١	١,٨	٢,٠	٢,٦	٢,٦	٣,٧	٤,٢	٤,٤
رصيد الحساب الجاري	١,٩–	٥,١–	٧,٥–	٦,٢–	٤,٧–	٥,٩–	٥,٧–	٥,٥–
رصيد المالية العامة الكلي	٥,٥–	٧,٤–	٨,٧–	١٠,٥–	٩,٣–	٨,٥–	٨,٥–	٨,٣–
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٦,٢	٨,٦	٨,٦	١٠,١	١٠,٨	١٠,٦	٨,٦	٨,٣
بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا)								
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٤,٩	١,٠	٢,٥	٢,٧	٢,٥	٣,٨	٤,٢	٤,٣
رصيد الحساب الجاري	٠,٣–	٥,٠–	٦,١–	٤,٨–	٣,٢–	٤,٥–	٤,٥–	٤,٤–
رصيد المالية العامة الكلي	٥,٧–	٨,٢–	٩,١–	١١,٣–	٩,٩–	٨,٩–	٩,٠–	٨,٧–
التضخم، متوسط سنوي (النمو السنوي)	٦,٦	٨,٤	٦,١	٧,٨	٨,٣	١٠,١	٨,٨	٨,٧

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

[1] بيانات ٢٠١١–٢٠١٧ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس/ ٢٠ مارس حتى عام ٢٠١١، ومن بعدها من ٢١ ديسمبر/ ٢٠ ديسمبر)، وإيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، وقطر (إبريل/مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تشمل: الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن؛ والبلدان المستوردة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان تشمل: أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وسوريا وتونس.

بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA): مجموعة البلدان التي تضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، باستثناء أفغانستان وباكستان.

بلدان التحول العربي (باستثناء ليبيا): مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن.